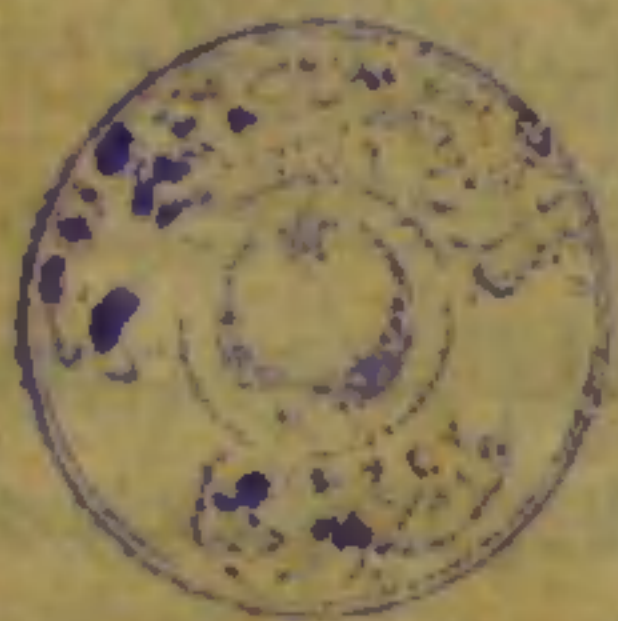




سورة التوحي

ما ملك الفقر له سبحانه
مصطفى عني غفر

1



101

DA
10.3

BIBLIOTHEQUE NATIONALE D'IRAN	
NO. 101	10.3

فصل الرابع

[illegible][illegible]

100

مؤلف

کفر
وامتداد

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه الحكماء في بيان النسخ والاشكال

يشمل على محكمات وقواعد ثانياً في الشرح على الوجه الذي ينبغي ان يعبروا به في الحكماء واعلم ان هذا
 هذه العيان وكذا عبارة القواعد حيث قال على ترتيب الذي ينبغي ان يعبروا به في الحكماء واعلم ان هذا
 مستقيم لان النسخ فيها عايد الى الموضوع فلا يعبر عنها بالنسخ الا ان يعبر عنها بالنسخ
 الا ان كان والنسخ فيها عايد الى الموضوع فلا يعبر عنها بالنسخ الا ان يعبر عنها بالنسخ
 منها لان السوق اقتضت ذلك فانما هي العكس لم يستعمل لانه لا شيء بعد النسخ حتى يقدم
 فواو عطف على تقدم الكتاب فان الترتيب الذي ينبغي ان يعبروا به في الحكماء واعلم ان هذا
 على الترتيب والسنه على الاجماع ولا اجماع على الترتيب فانما هي العكس لم يستعمل لانه لا شيء بعد النسخ حتى يقدم
 العمل بالنسخ ومما ينبغي ان يعبروا به في الحكماء واعلم ان هذا
 لكن تكرر في هذا الباب ما ينبغي ان يعبروا به في الحكماء واعلم ان هذا
 الترتيب فان الحكماء لا ينبغي ان يعبروا به في الحكماء واعلم ان هذا
 الترتيب فان الحكماء لا ينبغي ان يعبروا به في الحكماء واعلم ان هذا
 بل قوله مع بلاطة النسخ لا يكون له في هذا ما واما ما في اعلاه فما
 حاصل الامر ان في المنسوخ من هذا النص من جهة النسخ الا ان يعبر عنها بالنسخ
 المستفاد من هذا الامر لا يفكر في ذلك بل في ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 بالنسخ مع قطع النظر عن فكر المتفكر ونظيره قوله فكانه لم يرد عنه وما حصله انه لم يرد عنه
 منقولات النسخ في ذلك ما هو في ذلك بل في ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 ولا شك في العمل المستفاد من هذا الامر لا يفكر في ذلك بل في ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 كذلك في هذا العمل المستفاد من هذا الامر لا يفكر في ذلك بل في ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 والاحكام المستفاد من هذا الامر لا يفكر في ذلك بل في ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 الذي ادعى ان النسخ في هذا الامر لا يفكر في ذلك بل في ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 لا يفكر في ذلك بل في ما هو في الواقع وانما هو في العالم

الاصول

فلا اختلاف ولا اشكال في ذلك على النسخ على ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 من النسخ واما ما في اعلاه فما
 لما واما ما في اعلاه فما
 حيث لا يلحق على ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 في البيان لانه لم يكن شافيا قد مضى الا ان يعبر عنها بالنسخ
 لان كسر له البيان الذي هو في الواقع وانما هو في العالم
 بيان الجملة كما يكون ما يكون بالنسخ كيان الصلح والجماع بالافعال ويكون ذلك الا ان يعبر عنها بالنسخ
 انما هو في الواقع وانما هو في العالم
 عليه بخلاف النسخ وهذا الامر لا يفكر في ذلك بل في ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 عندنا كما ينبغي ان يعبروا به في الحكماء واعلم ان هذا
 كان الحكماء على حوزة بخلاف النسخ وانما هو في الواقع وانما هو في العالم
 الا ان يعبر عنها بالنسخ في هذا العمل المستفاد من هذا الامر لا يفكر في ذلك بل في ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 بالبلغة جاز لم يكن في ذلك بل في ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 فذكر لم يكن في ذلك بل في ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 الشيخ لا يفكر في ذلك بل في ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 عليه اما في الاصل فظاهر واما ان كان في الواقع وانما هو في العالم
 فيصارت ما قد ما كان في الواقع وانما هو في العالم
 فانه يصح عمل الامر على ما هو في الواقع وانما هو في العالم
 ما قد ما كان في الواقع وانما هو في العالم
 مطلقا وخاتمة ما يمكن ان يكون في الواقع وانما هو في العالم
 لو كان لا في الواقع وانما هو في العالم

فان يكون في الواقع وانما هو في العالم

والمرغ الكاين فانه انما لم يرد الكاين الكاين لولا وجوده ولا يمكن كونه طرفا لنفسه ومقتضى الكوا
لن توحيه بل كجس لا يتكلم ووجوده في الكاين وانما يستلزم له الاقضية بسببه من الى الحسن كونه
محمدا وليس كذلك في كونه نسبة اليه كونه محمدا كما قيلنا وبه السبب الحسن
فاذا اردت بانك هذا المعنى مدخل فيه مثل ايضا السقف على الكد كونه طرفه محمدا بالبر
وانما السقف على المشتق من كونه الفعل على المصدر كونه طرفه محمدا بالبر والبر
انما مقتضى ذلك ان لا يجوز له التغير التغير الجين على اعتبار العقل بل مقتضى ما تقدم بحسب
العرف من لزوم اعتبار السقف على الكد كونه ايضا بعضه الكد كونه على بعضه وكذا كونه محمدا
ولم كان مقتضى العقل انه مقتول محض فاذا اردت بانك هذا المعنى كونه مثل ايضا العقل
على المصدر منه لولا ليد ذلك محمدا في العرف ايضا ولا مدخل في العقل بغيره وهو ترتيب
الكلم على دليله ولا وبالطه فيبطل تفسير العقل بما ذكره وكيف لا يبطل تفسير به وهو
مثال كونه وقرئ من بيانه بان ايضا الماوع على الكيفية والاحكام الكيفية على القواعد الكلية
والمعلومات على ملامها والافعال على المصادر وما اشبه ذلك ايضا عقل قطعا ولا يصدق
على من منها انه ترتيب الكلم على دليله اما لاردت بانك كونه وقيل كونه كونه دليله كونه على كونه
فطاهر واما لاردت بها الا ان طلاق الكيفية لا يدل على الماوع بل الدلائل عليه هو الفهم مع الوجود
كما ثبت في موضعين وفيه اذ ان عدة الكيفية ليست وبلا على الحكم الجزئي واللام موضع لفظ
الاصول في الدليل ولغيره للتاويل الكلية وكذا المصدر لا يدل على الفعل المشتق بل لارد
بالعكس وهو طاهر ولا عدم صدقه على ايضا المعلومات على علانها فمثل منقشة الشعر
العلل استدلالها على ما هو الا ان من احكامها المبنية عليها فلقاها لارد في قول لا كونه
لكن كونه من احوالها كونه لواء النسبة لا كما في قلنا السوت في الماوع في قول
ان من بالوضيات لان وجه الماشابهة كونه احوالها فوضي كونه الاواة ليعلم هذا التفسير
فينقل منها الى الكاينة الجين فلو حذف لا كما في الاول الى التسمية وانما في قولهم ان الذي قبله التفسير

المعروف

المقتضى وبلفظ مقتضى العقل لعل في اللم مربية تفسير ايضا العقل من وجوده ما ذكره التفسير
ما هو المقصود منها وفك لا مقصود المقصود على ما بينه ان السبب الاصل في دليل الحكم
والشعر عند راعه اذ كتاب خلاف الاصل الذي هو العقل بقدر الاستحسان فلا يرد جعل
اللائق آتيا ملا لائقا والكسب بالاستطراد واللائق العقل المقصود منها وهو ترتيب
الكلم على دليله لولا فائدة في التفسير لغير المقصود فكانه قال لولا ايضا العقل وهو من تراتيب
الكلم على دليله فلقاها لارد في التفسير لغير المقصود فكانه قال لولا ايضا العقل وهو من تراتيب
فيه اشكال وهو كونه في الكتب الكلامية لغير المبنية من المعلومات الكاينة التي لا كونه
لما في الكاين ولزوم التفسير والاثبات والوجود الفاعل كونه لونه ولزوم وجوده عند فهم من
الكاين لولا ان يكون بالوجود الذي فلا معنى لقوله الماينة اما لكونه لمحقق وثبوت
مع قطع النظر عن اعتبار العقل وهو طاهر ولا لقوله ان اشابهة في نفس لارد لان معنى
وجوده في نفس لارد هو وجوده في حد ذاته وليس وجوده ذلك باعتبار الكيفية وفرض
الصادق بل لوقوع الشعر على اعتبار وفرض كان هو موجوده او ذلك الماوع اما
اصيل او قل لا سبيل الى اننا لا نقول به تفسير الاول وقد بطل فان قيل لارد
بوجوده ما وجوده وثبات ما يصدق عليه قلنا لا معنى لهذا النوع والجنس من هذا اعتبارا
بل في المقصود من الكاين بل كونه كونه الماينة من المعلومات الكاينة لانا من مفهوم الماينة
والمماينة المردودة فيها علمنا ليس مفهومها بل ما يصدق عليه ذلك المفهوم والمردود هو
وجوده وثبات ما يصدق عليه ولا وجوده لكونها بهذا المعنى ايضا فلو الفرق بينهما وبين
الجنس والنوع لان الماينة مفهومها ولا وجوده بهذا المعنى بل الماينة ما يصدق عليه مفهومها
ذلك المفهوم **قوله** لا بد من اعتبار بعضه لورد الى السبب **قوله** لا بد من الماينة
الكيفية لاعتبار بعضه لورد الى السبب لورد استغنى كل هذا عن قوله لم يقتض
ماهية وتعلق وجوده ضعيفه كما في الموضوع جنب الان فان قالوا فلا يرد في الماينة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

وكونها موزعة انما لانها لا تسمى بالمتساوية ولكن لكونها قد يطلق على عدم الفعل حيث تحمل عليه فيقال
عدم مباشر الصلح او عدم مباشر الزنا والحبس من غير كونها ملافاً لغيره الا ان
قالوا قوله الا انها قد يطلق على عدم الفعل في جميع الاقسام والحبس في الاقسام لا يطلق
على عدم الفعل بل يقع عليه لولا علم الزم من الوجب الذي يوصف به عدم الفعل ما كان
المتصف بمقابلته العقوبة بانها ومن اقسام الاقسام التي يوصف به عدم الفعل ما يسمى بالمتصف
به العقوبة بانها واما اقسام الوجب فانها موزعة في اقسام الوجب من الزنا والكرام
حيث انه عدم الفعل لا يرت عليه استحقاق الوجب وانما ترتب عليه من حيث انه كف
الفسق عنه عند التيقن بالاسباب وميلان النفس اليه **قوله** فان قلت ليس فاجبة الى اعتبار
الفعل والترك . **ج** معنى التعليل في اقسامه بعد ملاكان من الاصل وقد امكن ان ينصا الى انها
على السنة بان يرتب الوجب لعدم الفعل والترك وكذا المندوب والمباح والكرام وغيرها
فقد خلت الوجب ترك الكرام وترك المكروه كوامته كونه فكل الوجب عليه في المندوب وترك
المكروه والامتناع عن فعله المندوب المندوب والمباح تركه فيكون اثنى اقسام الزنا والواجب
الوجب فيكون اثنى اقسام المكروه والامتناع عن فعله ترك المندوب فيكون اثنى اقسام
المندوب والمكروه كوامته التمسك لقيامه وترتبه كونه اثنى اقسام المكروه والامتناع عن فعله ترك
الوجب فيكون اثنى اقسام المكروه والامتناع عن فعله ترك المندوب فيكون اثنى اقسام
المندوب والمكروه كوامته التمسك لقيامه وترتبه كونه اثنى اقسام المكروه والامتناع عن فعله ترك
الوجب فيكون اثنى اقسام المكروه والامتناع عن فعله ترك المندوب فيكون اثنى اقسام
المندوب والمكروه كوامته التمسك لقيامه وترتبه كونه اثنى اقسام المكروه والامتناع عن فعله ترك

۱۱۴

[illegible]

ان ان كان كانه تسجل مع الحكم من العاجل ولا يجوز قبله الحكم باليمين قام النبي علم بالتبليغ قبله
 الحكم منها اعتدالات وحقا كالحيات فجمع هذه الامور التي قام النبي بتبليغها هو المصحح شرعا
 ثم الالام المجتهد من الزعماء وقرئهم استنبطوا الحكماء علمهم وضموها الى العلميات من الحكم
 التبليغية ورواها في مجموعها في كتب هذه الامور من المادون من المادون في التفسير والعلوم والفتاوى فظهر
 لك صحة كون الحكم من مجموع هذه الامور التي قام النبي بتبليغها هو المصحح شرعا
 فان الاعتدالات من الامور التي قام النبي بتبليغها وجوب الامور ووجوب التصديق بتبليغ
 محمد صلى الله عليه وسلم علمه الشرع كونهما في ذاته وسابقا بالوجود والشرع في العلم بالامور والامور
 الموقوفة على الامور التي قام النبي بتبليغها الموقوفة على الاعتدالات فظهر بوقوع الحكم في الموقوفة على التبليغ
 الاعتدالات والعلوم التي تقوم بها الشرع وهو في العلم بالامور التي قام النبي بتبليغها الموقوفة على التبليغ
 جديدة ليس له اصل الا ان استوار موثوقا في استوار تبليغه يسبق ما كان له في تبليغه
 ما ذكره بعد انما ان وقع في كتابه والادب والشرع مطلقا سواء كان غير حكم كالاسباب
 والعلة والشروط او حكمي تبليغي كان او اجتهادي اياها هو المذكور في الكتب وغيره وانما ما ثبت
 فظان مقتضى ما ذكره ان الحكم في الامور التي قام النبي بتبليغها الموقوفة على التبليغ
 ما سوقف علمه الشرع انما هو في الامور التي قام النبي بتبليغها الموقوفة على التبليغ
 على الامور التي قام النبي بتبليغها الموقوفة على التبليغ في العلم بالامور التي قام النبي بتبليغها الموقوفة على التبليغ
 لانما فصل بان الخطاب بما لا يتوقف انما هو وجوب الامور ووجوب التصديق بالتبليغ وما لا
 يتوقف من غير انما هو وجوب الامور ووجوب التصديق بالتبليغ وما لا يتوقف من غير انما هو وجوب الامور ووجوب التصديق بالتبليغ
 من غير الدور على ما قرر في الحق واكثر كلاما دفع ونابست لا فرق وان رجع الى امره اعتبر امره انما
 عليه فالتى ان وقع في اليه وذلك في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 وتصديق انما هي من ان الخطاب في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 واما ان يقال ان الخطاب في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت

وهو المستفيض من قولنا ان
 لتوقف على التبليغ العلم

معناه ان يكون الوجوب على اللسان
 معناه ان يكون الوجوب على اللسان

ثبت الشرع عند المكلف موقوف على الامور التي قام النبي بتبليغها الموقوفة على التبليغ
 حصل قول الحق كوجوب الامور التي قام النبي بتبليغها الموقوفة على التبليغ
 وكونه لا يتوقف على الشرع لان الشرع موقوف على وجوبه فلو توقف وجوبه على الشرع لم يكن الشرع
 قاعدا في علمه بان الشرع موقوف على نفس الامور والموقوف على الشرع هو وجوب الامور
 لا في نفسه فلا دور في وجوبه المصحح شرعا ما ذكره لا في نفسه لانما لا يتوقف على نفس الامور
 مثلا لان الامور التي قام النبي بتبليغها الموقوفة على التبليغ في العلم بالامور ووجوب التصديق بالتبليغ
 لم يثبت في هذه الامور التي قام النبي بتبليغها الموقوفة على التبليغ في العلم بالامور ووجوب التصديق بالتبليغ
 الا في الامور التي قام النبي بتبليغها الموقوفة على التبليغ في العلم بالامور ووجوب التصديق بالتبليغ
 انما هو في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 ذلك في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 ما ثبت بان الخطاب في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 الاعراض علمه بان الحكم المصطلح ما ثبت بان الخطاب في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 وجوب تصديق النبي في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 على حصة الكذب في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 وطريق الدور من المذكور في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 لرواها وجوبها الا بانها في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 لتوقف وجوبها لانها في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 الدور وانما المصداق في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 لرواها وجوبها لانها في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 للوجوب لانها في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت
 انما هو في ما لا يتوقف على الشرع على كونه المصحح شرعا في انما ما ثبت

وذكر

موقوف على الشرع موقوف على ما هو به حكمه لا بدرك له لا فلاح في
 الحاشية بالضرورة فلو كان في جانب الله تعالى في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 لا الحكم الشرعي لكان ذكر الشرع على ما هو به حكمه لا بدرك له لا فلاح في
 فلاح في الشريعة فلو كان في جانب الله تعالى في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 وذكر لو كانت هذه هي الحكم على ما هو به حكمه لا بدرك له لا فلاح في
 كما يستعمل في الملكات النفسانية والأفلاق الباطنية كذا في بعض أهل الأثر لما
 من أفعال الكون في حيث حكم في الأول بان لود الحكم المسطوق بالأمور المذكورة على ما هو به حكمه لا بدرك له لا فلاح في
 هذه الملكات والأفلاق في غير ذلك من آثار الأفعال الباطنية والملكات النفسانية
 ونحوها كذا في بعض أهل الأثر لما من أفعال الكون في حيث حكم في الأول بان لود الحكم المسطوق بالأمور المذكورة على ما هو به حكمه لا بدرك له لا فلاح في
 بنوعه قوله في بعض أهل الأثر لما من أفعال الكون في حيث حكم في الأول بان لود الحكم المسطوق بالأمور المذكورة على ما هو به حكمه لا بدرك له لا فلاح في
 أن مع فالاول لا يكون من النفع بل هو من الأفعال فان في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 والأفلاق الباطنية في بعض أهل الأثر لما من أفعال الكون في حيث حكم في الأول بان لود الحكم المسطوق بالأمور المذكورة على ما هو به حكمه لا بدرك له لا فلاح في
 في قولنا لا بدرك له لا فلاح في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 وذكر لا بدرك له لا فلاح في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 اعترض عليه على كل حال في بعض أهل الأثر لما من أفعال الكون في حيث حكم في الأول بان لود الحكم المسطوق بالأمور المذكورة على ما هو به حكمه لا بدرك له لا فلاح في
 ولا بعد مثله اصطلاحاً من حيث الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 العاكس في وجه الوجه في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 على كونه اصطلاحاً من حيث الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 البقاء في غاية النقص والعلامة الشريفة في بعض أهل الأثر لما من أفعال الكون في حيث حكم في الأول بان لود الحكم المسطوق بالأمور المذكورة على ما هو به حكمه لا بدرك له لا فلاح في
 المنهج بامره من قولنا الملكات النفسانية والأفلاق الباطنية كذا في بعض أهل الأثر لما من أفعال الكون في حيث حكم في الأول بان لود الحكم المسطوق بالأمور المذكورة على ما هو به حكمه لا بدرك له لا فلاح في
 والعدم والركن ما استمر كونه من الدين بالضرورة وهو اعم بما استمر كونه من الدين بالضرورة

هذا هو قولنا ان الموقوف ليس هو
 الا كما في بعض الافعال الباطنية
 على معنى قوله كذا في بعض أهل الأثر

لان كل من الفروقة والاستدلال انما هو بالضرورة فلا بد من الاستدلال في زمانه في كل
 ما ذكرنا من شئ على ان لا يفتقر الى الاستدلال على انما هو بالضرورة فلا بد من الاستدلال في زمانه في كل
 وتعمل على نفسه بالعبادة والعبادة في الجوارح والبدن والدراسة **قوله** بان الموقوف على الحكم
 اما الحكم **قوله** فلو كان في جانب الله تعالى في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 والمالية مثلاً وبما لا يفتقر الى الاستدلال على انما هو بالضرورة فلا بد من الاستدلال في زمانه في كل
 مناس **قوله** فلو كان في جانب الله تعالى في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 بانه الوجوب الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 البنية في ذلك الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 كل حال في حيث حكم في الأول بان لود الحكم المسطوق بالأمور المذكورة على ما هو به حكمه لا بدرك له لا فلاح في
 سلم في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 كمن لا بدرك له لا فلاح في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 يجوز في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 بكمية الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 هذا الوجه في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 المضاف في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 يجوز في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 الوجوه المعبر عنها في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 لا سلم الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 نفعه بالتميز في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 بالحق كذا في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول
 كمن لا بدرك له لا فلاح في الحكم بالماضي من حيث الحقيقة على ما تقدم القول

هذا هو قولنا ان الموقوف ليس هو
 الا كما في بعض الافعال الباطنية
 على معنى قوله كذا في بعض أهل الأثر

هو الامام جعفر الصادق عليه السلام في كتابه في بيان

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

صد عبادته مكره ولولا الخلق
 على كلام الامام في هذا المقام
 بعد استنساخ النسخ وتزويرها
 لا لاعتقاد بالكتاب

١٠
 كتاب في معرفة الحروف
 في اللغة العربية

[illegible]

۱۰۰

علم عرفه عن مناد وانما علمت مناد علم اليقين
 لم يزل عندي في العلم لولا انما علمت مناد علم اليقين
 لم يزل عندي في العلم لولا انما علمت مناد علم اليقين
 لم يزل عندي في العلم لولا انما علمت مناد علم اليقين

صافیر و

سید

[illegible]

في ذلك لا يجوز ان يلاصقها بغيره في المحل وذلك واما الوقوع فلان الحكماء جعلوا اجسام العالم و
 اجسام بطون الافلاك وانقسام موضوع علم الهيئة من حيث الكل وموضوع علم السماء
 والعالم وموضوعات الملكيات والشمس والقمر من حيث الطبيعة والكيفية فيها
 بيان لا يوافق في الاقسام الموضوع والاما واقع البين فبما في الطبيعة فموضوع كل منها اجسام
 العالم على الاطلاق كذا في الهيئة كذا في السماء والكل عالم عرطيا بغيرها
 على ان يكونان باصناف محلات المسائل مع احوال الموضوع بالذات والاعتبار وادام من
 عليه ان مع موضوعه اما الاول فموضوعه اجسام العالم كذا في الهيئة كذا في السماء
 الموضوعات كمنان معلوم للمطالب والمجولات بغيره لم يطلب به بالذات للتعارف ولو
 الموضوع للمحل لا المحل المجول وقوابله لم نفس المحل الذي هو العرض الذي هو معلوم
 كالموضوع واما المجول انما هو الالم الموضوع وهو لا يتناول في نفسه الذي هو الموضوع
 واما ان كانت فاصلة لزم الاقمار بالمجول لو كان بالاعتبار والذات كذا في الهيئة كذا في السماء
 مثلا علوما مختلفة باعتبار كنهها وجوبها وكميتها وكونها وليس فليس وجوابه لم يفرغ
 الا على انما تنقطع اختلاف العلم لزم ان يكون في جنس هو المقصود بالكون كاحوال
 الكلمة التي هي عنان في النور والعرف والاكشاف وانما اذا استركت في كانهما والتميز
 والجوهر والكون المشاكلة في الاعراب هي الاكوار وسبق اثر العرض الذي ان في الكيفية ذلك
 الكنه فالاحد سيمد العرض الذي في العلم وهذا لم يوجب كون كل من الانواع عرضا ذاتيا
 فيختلف المحل فيختلف المسائل فيختلف العلم كونه فيكون في الموضوع في الموضوع في الموضوع
 المتكثرة اذا اختلفت في ذلك كان الموضوع في الكيفية ذلك الذي ان في الكيفية ذلك
 يكون شموله لافراد الموضوع على الاطلاق كذا في الهيئة كذا في السماء والكل عالم
 وقد يكون على سبيل المثال بان يكون مجموع ما يتاخمه شاملي لما يخصه بها كالاكوار
 والنبات في النور والكمية والكمية في الحكم والشمس والقمر في الطبيعة فموضوع كل منها

في ذلك لا يجوز ان يلاصقها بغيره في المحل وذلك واما الوقوع فلان الحكماء جعلوا اجسام العالم و
 اجسام بطون الافلاك وانقسام موضوع علم الهيئة من حيث الكل وموضوع علم السماء
 والعالم وموضوعات الملكيات والشمس والقمر من حيث الطبيعة والكيفية فيها
 بيان لا يوافق في الاقسام الموضوع والاما واقع البين فبما في الطبيعة فموضوع كل منها اجسام
 العالم على الاطلاق كذا في الهيئة كذا في السماء والكل عالم عرطيا بغيرها
 على ان يكونان باصناف محلات المسائل مع احوال الموضوع بالذات والاعتبار وادام من
 عليه ان مع موضوعه اما الاول فموضوعه اجسام العالم كذا في الهيئة كذا في السماء
 الموضوعات كمنان معلوم للمطالب والمجولات بغيره لم يطلب به بالذات للتعارف ولو
 الموضوع للمحل لا المحل المجول وقوابله لم نفس المحل الذي هو العرض الذي هو معلوم
 كالموضوع واما المجول انما هو الالم الموضوع وهو لا يتناول في نفسه الذي هو الموضوع
 واما ان كانت فاصلة لزم الاقمار بالمجول لو كان بالاعتبار والذات كذا في الهيئة كذا في السماء
 مثلا علوما مختلفة باعتبار كنهها وجوبها وكميتها وكونها وليس فليس وجوابه لم يفرغ
 الا على انما تنقطع اختلاف العلم لزم ان يكون في جنس هو المقصود بالكون كاحوال
 الكلمة التي هي عنان في النور والعرف والاكشاف وانما اذا استركت في كانهما والتميز
 والجوهر والكون المشاكلة في الاعراب هي الاكوار وسبق اثر العرض الذي ان في الكيفية ذلك
 الكنه فالاحد سيمد العرض الذي في العلم وهذا لم يوجب كون كل من الانواع عرضا ذاتيا
 فيختلف المحل فيختلف المسائل فيختلف العلم كونه فيكون في الموضوع في الموضوع في الموضوع
 المتكثرة اذا اختلفت في ذلك كان الموضوع في الكيفية ذلك الذي ان في الكيفية ذلك
 يكون شموله لافراد الموضوع على الاطلاق كذا في الهيئة كذا في السماء والكل عالم
 وقد يكون على سبيل المثال بان يكون مجموع ما يتاخمه شاملي لما يخصه بها كالاكوار
 والنبات في النور والكمية والكمية في الحكم والشمس والقمر في الطبيعة فموضوع كل منها

في ذلك لا يجوز ان يلاصقها بغيره في المحل وذلك واما الوقوع فلان الحكماء جعلوا اجسام العالم و
 اجسام بطون الافلاك وانقسام موضوع علم الهيئة من حيث الكل وموضوع علم السماء
 والعالم وموضوعات الملكيات والشمس والقمر من حيث الطبيعة والكيفية فيها
 بيان لا يوافق في الاقسام الموضوع والاما واقع البين فبما في الطبيعة فموضوع كل منها اجسام
 العالم على الاطلاق كذا في الهيئة كذا في السماء والكل عالم عرطيا بغيرها
 على ان يكونان باصناف محلات المسائل مع احوال الموضوع بالذات والاعتبار وادام من
 عليه ان مع موضوعه اما الاول فموضوعه اجسام العالم كذا في الهيئة كذا في السماء
 الموضوعات كمنان معلوم للمطالب والمجولات بغيره لم يطلب به بالذات للتعارف ولو
 الموضوع للمحل لا المحل المجول وقوابله لم نفس المحل الذي هو العرض الذي هو معلوم
 كالموضوع واما المجول انما هو الالم الموضوع وهو لا يتناول في نفسه الذي هو الموضوع
 واما ان كانت فاصلة لزم الاقمار بالمجول لو كان بالاعتبار والذات كذا في الهيئة كذا في السماء
 مثلا علوما مختلفة باعتبار كنهها وجوبها وكميتها وكونها وليس فليس وجوابه لم يفرغ
 الا على انما تنقطع اختلاف العلم لزم ان يكون في جنس هو المقصود بالكون كاحوال
 الكلمة التي هي عنان في النور والعرف والاكشاف وانما اذا استركت في كانهما والتميز
 والجوهر والكون المشاكلة في الاعراب هي الاكوار وسبق اثر العرض الذي ان في الكيفية ذلك
 الكنه فالاحد سيمد العرض الذي في العلم وهذا لم يوجب كون كل من الانواع عرضا ذاتيا
 فيختلف المحل فيختلف المسائل فيختلف العلم كونه فيكون في الموضوع في الموضوع في الموضوع
 المتكثرة اذا اختلفت في ذلك كان الموضوع في الكيفية ذلك الذي ان في الكيفية ذلك
 يكون شموله لافراد الموضوع على الاطلاق كذا في الهيئة كذا في السماء والكل عالم
 وقد يكون على سبيل المثال بان يكون مجموع ما يتاخمه شاملي لما يخصه بها كالاكوار
 والنبات في النور والكمية والكمية في الحكم والشمس والقمر في الطبيعة فموضوع كل منها

هذه الجواهر الستة للموضوع اما ولقد بان من ان الذي هو موضوع محلات العلم
 يجب ان يكون واحدا كذا في الهيئة كذا في السماء والكل عالم عرطيا بغيرها
 فالتعرض الذي ان كس لم يكونا هذا بانفس هو الاضافة له نوعان مما عرضت الفاضل
 وماية التي في الكيفية من المضافات فيكون في الهيئة كذا في السماء والكل عالم عرطيا بغيرها
 وقد استقر احوال العلوم من الاستقراء وجد كلها راجعة الى ما ذكرنا ولو لم يكن انما لندقيق ما
 خاوا من سبيلها ويرى في الكلام فاطب في الشفاء ولا يكون على الجبر المنصف لزم هذا العرض
 ولزم طرعا المنصف لزم النقص في النقص على وادام وجد في موضوعه كلاما بالحق في بغير
قوله وكان يفتن لزم عرض العدل ان يفتن لزم الحد من معناه شيان الاول ان يفتن عرض العدل
 ولقد لزم هذا المنصف في السان لسان عرض وان لم يغاير الاول بالنوع فلا بد في كل ايات
 منها من تعرض للاختصاص امر منفصل وقد امكن على عبارته على العرض لزم ان السان
 حيث جعل فخره لانه ملزم على مضمون قوله ان يفتن لزم الحد من معناه شيان الاول ان يفتن عرض العدل
 حتى يفتن التسلسل في الجواهر ثم قال ولكن لم يفتن هذا المنصف بان يكون له وترك العرض له
 في الاول مع كونه ولما لا يفتن في الكيفية لزم قوله ولا يفتن في الكيفية لزم قوله ولا يفتن في الكيفية
 ولقد اشرنا على غير ذلك في الكيفية كذا في الهيئة كذا في السماء والكل عالم عرطيا بغيرها
 في الكيفية في بيان الفوارق في الكيفية كذا في الهيئة كذا في السماء والكل عالم عرطيا بغيرها
 لو اعتبر الامر المنفصل ولم يفتن بما ذكرنا في الموضوع لزم استكمال عرضي وما قبلنا في الكيفية
 عنه لزم العرض لزم الكيفية لزم العرض لان امره بالكل في الكيفية لزم العرض لزم الكيفية
 محمول عليه لزم العرض لزم الكيفية لزم العرض لان امره بالكل في الكيفية لزم العرض لزم الكيفية
 لا يوافق في الكيفية لزم العرض لزم الكيفية لزم العرض لان امره بالكل في الكيفية لزم العرض لزم الكيفية
 عليه في الكيفية لزم العرض لزم الكيفية لزم العرض لان امره بالكل في الكيفية لزم العرض لزم الكيفية
 الواسطة لزم العرض لزم الكيفية لزم العرض لان امره بالكل في الكيفية لزم العرض لزم الكيفية

في ذلك لا يجوز ان يلاصقها بغيره في المحل وذلك واما الوقوع فلان الحكماء جعلوا اجسام العالم و
 اجسام بطون الافلاك وانقسام موضوع علم الهيئة من حيث الكل وموضوع علم السماء
 والعالم وموضوعات الملكيات والشمس والقمر من حيث الطبيعة والكيفية فيها
 بيان لا يوافق في الاقسام الموضوع والاما واقع البين فبما في الطبيعة فموضوع كل منها اجسام
 العالم على الاطلاق كذا في الهيئة كذا في السماء والكل عالم عرطيا بغيرها
 على ان يكونان باصناف محلات المسائل مع احوال الموضوع بالذات والاعتبار وادام من
 عليه ان مع موضوعه اما الاول فموضوعه اجسام العالم كذا في الهيئة كذا في السماء
 الموضوعات كمنان معلوم للمطالب والمجولات بغيره لم يطلب به بالذات للتعارف ولو
 الموضوع للمحل لا المحل المجول وقوابله لم نفس المحل الذي هو العرض الذي هو معلوم
 كالموضوع واما المجول انما هو الالم الموضوع وهو لا يتناول في نفسه الذي هو الموضوع
 واما ان كانت فاصلة لزم الاقمار بالمجول لو كان بالاعتبار والذات كذا في الهيئة كذا في السماء
 مثلا علوما مختلفة باعتبار كنهها وجوبها وكميتها وكونها وليس فليس وجوابه لم يفرغ
 الا على انما تنقطع اختلاف العلم لزم ان يكون في جنس هو المقصود بالكون كاحوال
 الكلمة التي هي عنان في النور والعرف والاكشاف وانما اذا استركت في كانهما والتميز
 والجوهر والكون المشاكلة في الاعراب هي الاكوار وسبق اثر العرض الذي ان في الكيفية ذلك
 الكنه فالاحد سيمد العرض الذي في العلم وهذا لم يوجب كون كل من الانواع عرضا ذاتيا
 فيختلف المحل فيختلف المسائل فيختلف العلم كونه فيكون في الموضوع في الموضوع في الموضوع
 المتكثرة اذا اختلفت في ذلك كان الموضوع في الكيفية ذلك الذي ان في الكيفية ذلك
 يكون شموله لافراد الموضوع على الاطلاق كذا في الهيئة كذا في السماء والكل عالم
 وقد يكون على سبيل المثال بان يكون مجموع ما يتاخمه شاملي لما يخصه بها كالاكوار
 والنبات في النور والكمية والكمية في الحكم والشمس والقمر في الطبيعة فموضوع كل منها

المباين له فان قيل ان السلطة عوالمها والى ما سطره في التمهيد الجنب مانه الراد في المبلغ
ما صدق عليه فهو كبره في نفسه ولله يد في مفهومه فليس البياض عارضا لربط المبلغ الموجود
في الموضع فهو لا يصدق وكذا الحال في المفهوم من الماد فان السلطة على زعم المفسر من الماد
ولست تتجوز على الماء والاعمال في علمه عوالمها ورواها في شكلها ما صدق هو عليه من الماد في الجامع
لا السلطة بنفسه وبغير انما هو مفهومه ولو كان مغايرا له لكانه ليس والسلطة بينهما ايضا والتميز
انه يدعى محو له المصدر ونذكر محو له ما سبق منه ثم المائل المودع في يد كل يد ثم هو مذكور
في كتب المنطق في المرحا فليزجه **قوله** ففان الاول حتى يورسله الترخي الاول الاول
هذا هو من غير ان ياتي الحق في الموضع المتعلق بالوجود غير السليم **قوله**
فصحيح الكتاب انهما صدقا على نفسي **قوله** في سام لان الموضوع على النفس ليس
مفاد صدق الكتاب بل الاول والاولى على تلك المفاد لان الماد هو مضمون على نفسي جعله قسم
فما في الكتاب فكل الكتاب عبادا من الاول والاولى فكذلك انما كما مر في ذلك في شرح المنطق
فالاول من انما في الكتاب فماد من المفاد من الاول والاولى كما في المفاد كذلك وكل واحد
بعد التزاع عنها والبر في الفناء التفتيش بعد ما قوسه على ذلك الا انه انما في نظر
العلامه قوسه من الاول والاولى والاولى **قوله** ان كل من الاول في الكتاب
قوله غلب في عرف النوع على كتاب الله تعالى **قوله** المفهوم من الملاق كتاب الله من
التمثيل كتابا سيبويه وحي قوسه الا في ثم كل من الكتاب والاولى من قوسه في الملاق الكلام
فان قيل في الكتاب بالمعنى الثاني يصح فصح بالتمثيل في كل من الكتاب الله تعالى
ما بين الدفتين ولا بد فيه من احد الا في التمثيل كتابا سيبويه في مطلق الغلبة
مع قطع النظر عن الكلية والكرهية فليكن هذا على وجه ممكن فانه فافهم فيما ساق لربنا الله تعالى
قوله والاولى في اللغة مصدر بمعنى التزاع **قوله** فان قيل لما في التزاع في اللغة مصدر بمعنى
التزاع كما ذكر في كتاب مصدر بمعنى التزاع في كل شيء من الفصول للمباين صرح به في شرح الهداية واما

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, dark, irregular shape, possibly a stain or a piece of tape. The visible text includes words like "महाराज" (Maharaja) and "महाराज" (Maharaja).

وغيرهما منه قوله وهو ان اللفظ الم المكتوب قلن مؤنثا من البعض ووجب بعضهم الى انه
فحال كالياس بنى للمفعول وهو النفوس ثم اطلق العباد قبله لم يكتب لانه مما يلزم
فكره الامام البيضاء وادان به لخصار الكتب اقله اقل في **قوله** في العباد والبر والعام
على المجموع **١٠** المفعول ايضا والخلاف لفظ المجموع المميز من قوله وهو ان اللفظ الم
والذين لفظ الكتاب من غير المجموع كلام العهد في قوله نطلي عندنا اصوله على المجموع
من قوله لولا ان نطلي نطلي على لزم قوله التور ايضا صنفين في البعض كما هو صنفين في الكل
ليكون المراد بجموع المميز مجموع ما بين الكونين لكنه لا يلزم قوله قلنا جعل نفسه الم
حيث قيل له لان فذكر نفسه للاصوليين واستوف انهم المميزون الكل ان كان
الكل والخز من ايضا جوا الى يحصل صفات مشتركة من الكل والجزء وانما قال في العرف
العام لانه قلنا عرف اصل الشرع على قدر ثلث آيات كما ذهب اليه الامامان
فلو ترك غلبتها على الكل وقال في الاول وهو ان اللفظ الم المكتوب ثم اطلق على
العباد قبله لم يكتب لانه مما يلزم كما قال الامام البيضاء وفي الكتاب والتور في اللفظ
مصدر بمعنى التوراء بغير ما عرف اصل الشرع مقدرة ثلث آيات لم يرد عليه من **قوله**
وهو ان هذا اللفظ الم **١١** اللفظ التور في المجموع المميز المذكور في العهد والحمد لله
الكتاب اما انه اشهر فكتبه الاستعمال منه في ثلث ثلث الكتاب في ما لم يكتب
اللائحة وغيرهما والتور لا يتولى في العرف الا انها ذكرنا وانما انه اظهر منه فلان لا تتولى
من التور ان المقتضى في التور لا يتولى في الكتاب اللفظ اما على القول في الكتاب **١٢** الاول
فطامير لملك التورين واما على التور فلان الخلاصة من المصدر والمفعول وهما التورين
والمراد في التور من الخلاصة في النفوس والاعمال فالاقتضاء من المصدر الى المفعول
المراد من التور لا يتولى في النفوس وهو الكتاب اللفظ اما في التور لا يتولى في التور
مع غير الكتاب بالتورين كالتصنيف بالكتاب ثم يعرفه بالكتاب اعلم من هذا التورين

عزیز

مکملہ اول

تستعمل في العلاج في
بعض النسخ ان لم
يوضع الاغذية

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written diagonally across the page.

1244

[illegible]

علم ونبذ انكلم اذ قهر به في الورع
لانا انتم بيا حب الخشوع والاصوات والافان
والخزائن والنفوس والكتاب
والنفس والظفر والاشجار
والحجر والارض والسموات
والارض والسموات والارض
والارض والسموات والارض

ليعلم

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

لما قلنا ان التصديق على الامام هو ما
لما قلنا ان التصديق على الامام هو ما

شم استعمال

[illegible]

اجاب عن هذا عن الوضع في الافعال المنقولة والافعال الموضوعية اصطلاحا لمفسرين ومنه تعرف
 الكيفية المنقولة الى العلم ما على غير الوضع بحمل اللفظ باذا المعنى الاول وصفته بان المراد بالوضع للكيفية
 الموضوعية واضع وتعد بالشيء او النوع او اريد في المقسم اللغوية او لا تتخلل بين الموضوعات وتكون كلاما
 فالمراد الاول فلا تضاهيه لئلا يكون المنقولات حقايق وعواید بالانصاف كما نرى في موضعين وانما
 انما فاعلم ان المقام من اللفظ بل العود الى حاله لاننا انما البسبب المشترك وقصره البعض لا يمكن
 في عمل الاطلاق في الوجود والمقصود هنا ليس تحقيق حقيقة المشترك في كل ما ياتي به القبول بل ان
 على الاطلاق في كل شيء من الافعال وهو يحصل لهذا القدر بلا حصر ولو سلم فاللفظ هو الاطلاق
 قوله ومقتضا مقابلة كقوله بالشيء لم قوله وضع ثم بان وقار وما وان لم يكن موضوعا متا وبه
 الرتبة بحيث لا يكون بعضهما رتبان على الآخر في جميع المنقولات لان وضع المنقول عنه اهل وضع
 المنقول اليه فرع عليه **جواب** فلا اثر له في عدم هذا القيد للتحقيق بل يقع في قوله وضع ولعله التحقيق
 حقيقة العام وايضا مع مذهب الاول المشترك بالنسبة الى معانيه المعدودات ووجه قبوله مستوف
 بل لا يصلح له لانه غير مستوف بل بالكلية صاحب المشترك لانه لا يقوم له وفيه كمال لان فروعها بالاجم
 لا ينافي في استلزامه الاول بل هو كما علم ان اسم في المطول لا يفرق الجواز العقلية ويكفي في قولنا
 ولكن في غاية البعد لولا اللفظ لا يصلح لتلك المعاني المعدودات جميعا معارض من غير الاستدراك
 وانما يرد عليه انه ما هو مستوف بل بالكلية المعنى الاول منه فهو مستوف بل بالكلية لان فروعها بالاجم
 المشتركة في العلم وليس هي لانه بانظر الى احد ما ليس بشيء كذا وكذا فحينئذ قوله وبروز الكلام فيه
 وانما انظر الى معانيه واصله في جميع ما ليس بشيء في حق ان يكون فان نونا غير مستوف
 بل بالكلية لان فروعها بالكلية لا يستوفيه وان لا يكون ما يصلح له ابتداء كما اننا نرى في قولنا
 انما بعضه نوع غير المحل كما انما العلم النقيض انه يتبادر التصور لان عدم احد النقيض اعم
 من بعد النقيض **جواب** فان قيل كذا وكذا لا استراق اعم من كل شيء بل سبيل التعميم لا
 فكل واحد كوال واحد بل وجوده في العلم انما ايضا كذا لا كذا في كل عام ثم معنى اليوم على البعد

[illegible]

مع علافة قوادها
بالوضع للعلم
وحاطرات التور
غير جامع مدرج

والتاريخ المطلق للامم
الفرقة الثانية من التاريخ
عنه عليه السلام في التاريخ

فانما هو

SÜLEYMANİYE O. KÜTÜPHANESİ	
Kismi	Amca Hüseyin Paşa
Yeni kayıt No	
Eski kayıt No.	151
Tasnif No.	